

هداية المسترشدين

[383] الشي مطابقا للواقع كون ما يقابله موهوما وهو لا يجمع الشك فيه حسبما هو الحال في مقتضى الخبر الاخر فان قلت إذا كان الحكم الحاصل من الخبر المظنون الصدور أو الخبر الاقوى مشكوك المطابقة للواقع كان الحال فيه على نحو غيره من الخبر المشكوك المطابقة كالرواية الضعيفة أو الخبر الذى دونه في القوة فكيف يؤخذ به وي طرح الاخر مع تساويهما في ذلك قلت أي مانع من ذلك بعد اختيار كون الحجية غير منوطة بمظنة افادة الواقع كما هو المدعى وإذا وجدت شرائط الحجة في خبر دون خبر اخذ وان شارك الاخر في عدم افادته المظنة بالواقع في خصوص الواقعة ودعوى كون التراجيح مبنية على الظنون دون التعبد لا يراد به حصول الظن بالواقع بل المقصود كون الخبر المشتمل على الرجحان في حد ذاته اقرب إلى مطابقة الواقع وانه إذا كان اقوى من حيث الصدور أو من حيث الدلالة كان بالترجيح احرى وان كان مساويا لما يترجح عليه في عدم افادته الظن بالواقع الا ان جهات الشك في اصابة الواقع قد تتحد وقد تتعدد والجهات المتعددة قد تكون اقل وقد تكون اكثر وحصول الترجيح بين الوجوه المفروضة ظاهر مع اشتراك الكل في عدم افادة الظن بالواقع وكون المكلف مع ملاحظتها في مقام الشك في الاصابة نظرا إلى حصول الجهة المشككة متحدة كانت أو متكثرة ومن هنا يعلم امكان حصول الترجيح بين الاخبار مع افادتها للظن وسن فصل القول في ذلك انشاء الله في محله وليس المقصود مما قررنا المنع من حصول الظن بالواقع كليا بل المراد عدم استلزامه وعدم اناطة الحجية بحصول المظنة وان حصل الظن بالواقع في بعض الاحيان ويؤيد ما ذكرناه انه قد يقوم في المقام امارات ظنية كالشبهة أو القياس أو عدم ظهور الخلاف ونحوها ومما يفيد ظنا بالحكم غير معتبر شرعا في مقابلة الخبر الصحيح ونحوه من الادلة المعتبرة ولا شك في عدم حصول الظن من الدليل لاستحالة تعلق الظنين بالمقابلتين في ان واحد مع عدم سقوط الدليل بذلك عن الحجية والقول بان قيام الدليل على عدم حجية تلك الوجوه قاض بعدم حصول الظن منها كما يستفاد من بعض الاجلة مما لا يعقل وجهه ثالثا ان مدار حجية الادلة الشرعية حصول العلم منها واليقين دون مجرد الظن والتخمين سواء كانت مفيدة للعلم ابتداء أو بواسطة أو وسائط فلا عبرة بما إذا حصل منها الظن من حيث هو ظن من دون انتهائه إلى اليقين ويدل عليه العقل أو النقل إذ من البين استقلال العقل في ايجاب دفع الضرر عن النفس سيما مضار الاخرية لعظمها ودوامها فلا بد من تحصيل الاطمينان بارتفاعها والامن من ترتبها ولا يحصل ذلك بمجرد ذلك الظن لقيام الاحتمال الباعث على الخوف وان الاخذ بطريق الظن مما يغلب فيه عدم الانطباق ويكثر في الخطاء فلا يؤمن مع

الآخذ به من ترتب الضرر وفي عدة من الآيات الكريمة دلالة عليه والقول لورودها في الأصول دون الفروع فلا تدل على عدم جواز الاستناد إليها في الأحكام وإن الآخذ بذلك آخذ بالظن في عدم جواز الآخذ بالظن فيدور مدفوع أما الأول فبان جملة من تلك الآيات إنما وردت في الفروع وإن المستفاد منها إعطاء القاعدة في عدم الاكتفاء بالظن في تحصيل الحق بل هي واردة في مقام الإنكار على الكفار وذمهم في اتكالهم على الظنون والاحتجاج عليهم بحكم العقل بقبحه فهو استناد إلى ما هو مرتكز في العقول من عدم جواز الاعتماد على الظن والتخمين في أمور الدين مع عظم خطرهما وشدة الضرر المتفرع عليهما فالمقصود إقامة الحجة عليهم بمقتضى عقولهم لا من النص المتوقف على صدقه ليدور الاحتجاج ولا يكون دفع الإيراد عليهم مع عدم ظهور نسخ ما ارتكبوا إلا من جهة ظنه فيكون ذلك شاهداً شرعياً على صحة ما وجدناها من حكم العقل بقبح الآخذ بالظن فاحتمال طروء التخصيص عليه ساقط جداً مضافاً إلى آخذه كبرى في القياس فلا يراد به إلا الكلية ليتم الاحتجاج أما الثاني فبعد تسليم عدم اقتضاء المقام نصوصيتها في الدلالة فبان دلالة الطواهر على عدم حجية الظن كافية في المقام إذ لا يخلو الواقع عن أحد الأمرين من حجية وعدمها وعلى التقديرين فالمطلوب ثابت إذ الثاني عين المقصود والأول قاض بصحة الاستدلال وإيضاً كيف يمكن الحكم بالتعبد بمجرد الظن مع اقتضاء الظن عدم حجتيه فلو كان الظن حجة لم يكن حجة لاندفاعه بنفسه وكون حصول الحجية مقتضياً لعدمها وما يتوهم حينئذ من لزوم مراعات أقوى الظنين من الظن المتعلق بالحكم والمتعلق بعدم حجية ذلك الظن فاسد إذ لا معارضة بينهما لاختلاف متعلقيهما فإن الأول إنما قضى بثبوت الحكم على نحو غير ما مانع من النقيض والثاني إنما قضى بعدم حجية ذلك الظن كذلك وعدم الاعتداد به في الفتوى والعمل وإى منافات بين دينك الظنين حتى يلزم الآخذ بأقواهما فلا معارض أصلاً لظن القاضى بعدم حجية الظن فلا بد من الآخذ به على فرض حجية الظن ولو كان أضعف من الأول بمراتب نعم إن دل دليل على حجية الظن حصل المعارضة بين ذلك الدليل بهذه الطواهر وهو كلام آخر لا ربط له بالمقام ثم إن في الأخبار الكثيرة دلالة على وجوب تحصيل العلم وعدم الاكتفاء بغيره كالرواية الأمرة بالتعلم ومعرفة الأحكام الدالة على توقف العمل على العلم والروايات المشتملة على النهي عن الحكم بغير العلم والآخذ بالظن غير ذلك مما يقف عليه المتتبع ولا يبعد دعوى التواتر فيها بعد ملاحظة الجميع وفي ملاحظة الطريقة الجارية من العلماء من الصدر الأول إلى الآن من مطالبة الدليل على حجية ما يدعى من الظنون وعدم الاكتفاء بكونه مظنة كفاية في ذلك فإنه لا زالت العلماء مطبقة عليه في جميع الأعصار والأمصار ومن ادعى حجية مطلق الظن فأنما يستند فيه إلى حجية قطعه كيف ولو استند فيه إلى الظن لدار فظهر مما قررنا أن المستفاد من العقل والنقل كتاباً وسنة وإجماعاً عدم حجية الظن من حيث أنه ظن نعم لو قام دليل قطعي ابتداءً أو بواسطة على حجتيه كان حجة

وجاز الاسناد إليه وكان ذلك الظن خارجا عن القاعدة المذكورة فان قلت من المقرر عدم قبول القواعد العقلية للتخصيص فلو كان العقل مستقلا في الحكم المذكور لم يكن القول بحجية شئ من الظنون خاصة قلنا لا نقول باستثناء ذلك من القاعدة المذكورة وانما نقول بخروجها عن موضوع تلك القاعدة وتوضيح ذلك ان مقتضى القاعدة المذكورة عدم حجية الظن من حيث هو ظن إذ لم يلاحظ انتهائه إلى اليقين المقصود في الاستثناء المذكور هو حجية الظنون المنتهية إلى اليقين وليس احدها مندرجا في الاخر بل هما امران متباينان فالقاعدة المذكورة غير مخصصة ولا قابلة للتخصيص والعقل والنقل متطابقان في الحكم
